التقرير السّنوي لوحدة الدعم والطوارئ

2025-2026

قراءة كمية ونوعية في تجارب النساء مع العنف

العنف الذكوريّ سياسةً، لا حوادث فردية

ينظر هذا التقرير إلى العنف الذكوريّ بوصفه بنية متكاملة متجذّرة في القوانين والمؤسّسات الرسميّة والخطابات اليوميّة، لا مجرّد أفعال طارئة يقوم بها أفراد معزولون. هذا المنظور يكشف كيف يُعاد إنتاج العنف عبر علاقات القوّة غير المتكافئة، والتمييز الممنهج، والتطبيع الاجتماعيّ مع الإقصاء والقهر، بحيث يصبح جزءًا من "العاديّ" والمألوف. عند اختزال العنف في حادثة فرديّة، يُنزَع عن سياقه، وتُحمَّل المسؤوليّة لأشخاص بعينهم، بينما تبقى الآليات الأوسع التي تسمح بتكراره بلا مساءلة. أما فهمه كسياسة، فيفتح الباب أمام مساءلة البنى التي تصنعه وتغذّيه، ويحوّل النقاش من الإدانة الأخلاقيّة العابرة إلى التفكير في التغيير الجذريّ والعدالة المستدامة.

نعرض هنا قراءة شاملة في التوجّهات التي وصلت إلى كيان على خطّ الدعم والطوارئ، بوصفها انعكاسًا لأنماط عنف بنيويّة ومتكرّرة، لا كحوادث فرديّة معزولة. ويجمع التقرير بين التحليل الكمّي، الذي يستعرض ما يحدث، والتحليل النوعي، الذي يشرح كيف ولماذا يحدث، مع التركيز على فجوات الحماية والدور الجوهريّ الذي تقوم به وحدة الدعم والطوارئ في كيان بصفتها مساحة أمان بديلة.

القسم الكمّي – ماذا يحدث؟

595 قضيّة وصوت

أعمار المتوجّهات

69% من التوجّهات كانت من نساء تتراوح أعمارهنّ بين **26 و 45 عامًا**

- **36.4%** | 26–35 عاما
- **33.0%** | 36–45 عاما
- **15.9%** | 18–25 عاما
- **14.8%** | 46 عاما وما فوق

الفئة الأكثر اتصالا هي النساء في سنّ العمل وبناء الأسرة.

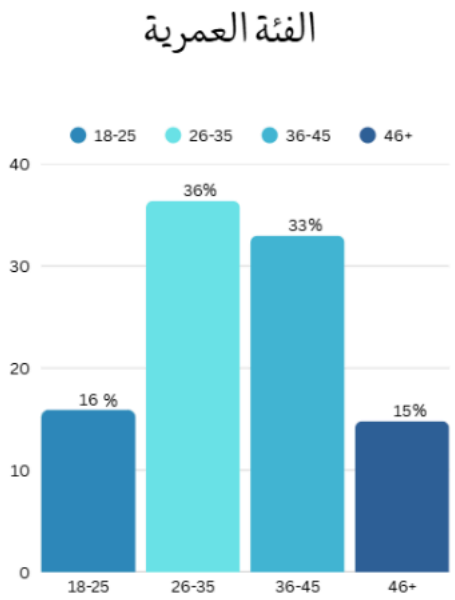

نوع التوجّه:

تعريفات:

عمل: توجّهات تتعلّق بإجراءات تعسّفية من قبل المشغّل ومكان العمل تتعلّق بقضايا حرّية التعبير عن الرأي.

أحوال شخصيّة: توجّهات تتعلّق بقضايا عنف مبنيّة على إجراءات قانونيّة بقضايا الأحوال الشخصيّة؛ طلاق، حضانة، نفقة، انفصال...

عنف جنسيّ: توجّهات تتعلّق بحالات اعتداءات جنسيّة، تحرّش (جسديّ، لفظيّ، إلكترونيّ) واغتصاب، بحيث توجّهت النساء وطلبن الدعم في حالات عنف جنسيّ بشكل حصريّ.

عنف : توجّهات تتعلّق بكافّة أشكال العنف المبنيّ على الجندر، تشمل: عنف أسريّ، عنف اقتصاديّ، عنف نفسيّ.

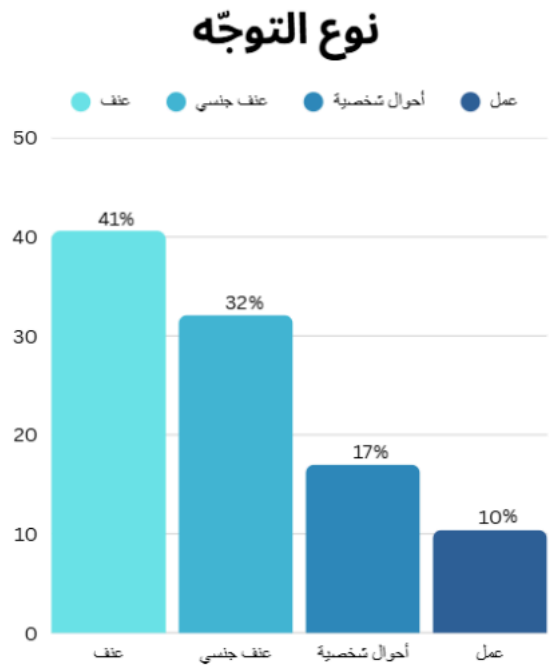

هويّة المعتدي

78% من الاعتداءات ارتكبها أشخاص من الدائرة القريبة أو ممّن تربطهم بالضحايا علاقة قوّة

- **33.3%** | قريب عائلة من الدرجة الأولى

- **24.6%** | شريك / شريك سابق
- **20.3%** | شخصيّة ذات سلطة
- **13.0%** | صاحب العمل (المشغّل)
- **8.7%** | شخص غريب

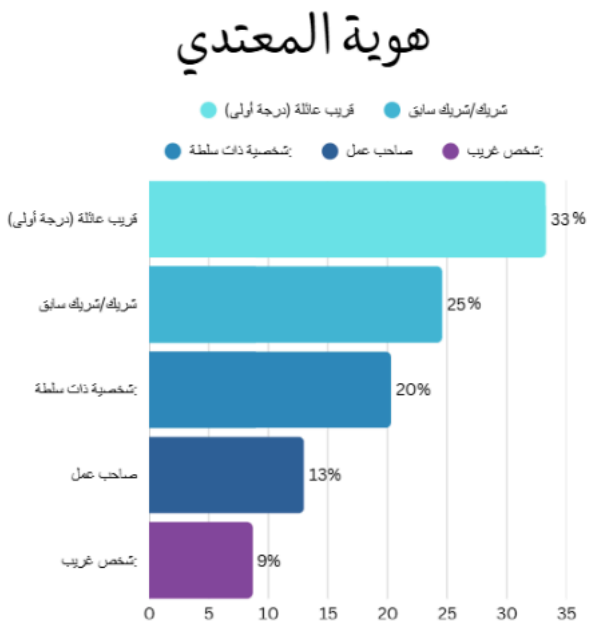

مكان الاعتداء

40.5% من الاعتداءات وقعت في أماكن يُفترض أن تكون آمنة

النسبة	مكان الاعتداء
40.5٪	**المنزل**
29.7٪	**مكان العمل**
16.2٪	**الإنترنت (اعتداء إلكتروني)**
13.6٪	**أماكن أخرى (شارع / مكان عام / غير محدّد بدقّة)**

تشير البيانات إلى أن 16.2٪ من حالات الاعتداء الموثّقة وقعت عبر الإنترنت، مقابل 40.5٪ داخل المنزل و29.7٪ في أماكن العمل، ما يعكس توسّع أنماط الاعتداء لتشمل الفضاء الرقميّ إلى الأماكن التقليديّة.

تقديم بلاغ\شكوى للشرطة:

- **لا** = 82.4%
- **نعم** = 17.6%

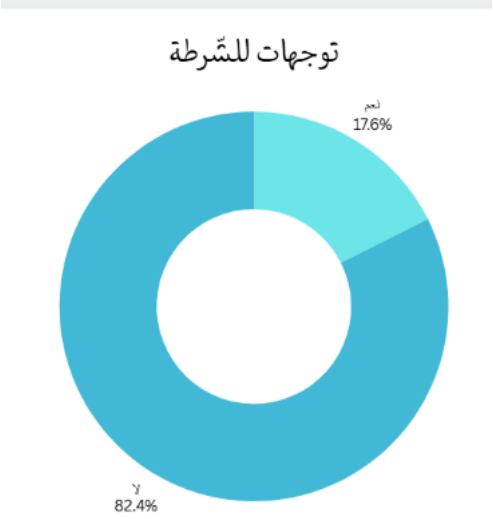

تشير المعطيات إلى أن 36.4% من التوجّهات كانت من نساء في الفئة العمريّة 26–35 عامًا، و33% في الفئة 36–45 عامًا. وفي 33.3% من الحالات كان المعتدي قريبًا من العائلة من الدرجة الأولى، وفي 24.6% شريكًا أو شريكًا سابقًا. أمّا مكان الاعتداء، فقد وقع في 44.3% من الحالات داخل المنزل، و27.1% في مكان العمل. وشكّلت قضايا العنف المركّب (جسديّ، نفسيّ) غير الجنسيّ 40.6% من التوجّهات، فيما بلغت قضايا العنف الجنسيّ 32.1%.

احتياجات المتوجّهات من خط الدعم

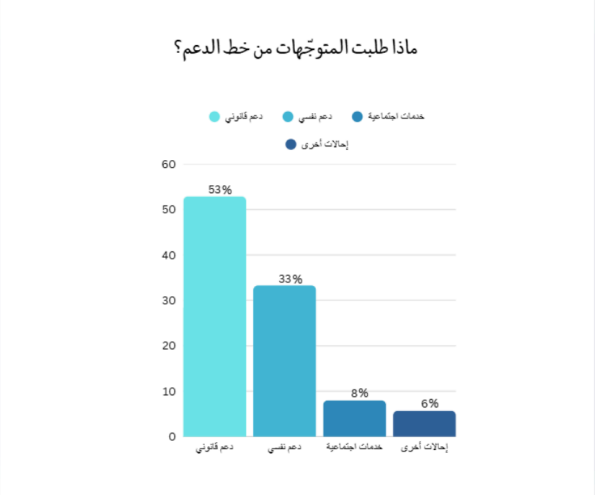

قراءة تحليليّة للأرقام

1. **الحاجة القانونيّة هي الأعلى – لكن ليست بالضرورة للتقاضي**

أكثر من **نصف المتوجّهات (52.9%)** طلبن الدعما القانونيّ، وهذا لا يعني بالضرورة رغبتهنّ في رفع شكوى رسميّة، بل في الغالب يحتجن إلى:

- فهم الخيارات القانونيّة
- معرفة الحقوق
- تقييم المخاطر قبل أيّ خطوة

الدعم القانونيّ يُطلب كأداة حماية ومعرفة، لا كمسار قضائيّ فوريّ.

2. **ثلث المتوجّهات طلبن الدعم النفسيّ**

حوالي **33.3%** من المتوجّهات احتجن إلى:

- احتواء نفسيّ
- مرافقة علاجيّة
- معالجة آثار عنف طويل الأمد

هذا الرقم يعكس حجم الاستنزاف النفسيّ، لا شدّة العنف فحسب.

3. **الطلب المحدود على الخدمات الاجتماعيّة مؤشّر خطر**

فقط **8%** من التوجّهات أُحيلت إلى خدمات اجتماعيّة، ما قد يشير إلى محدوديّة الوصول أو عدم الثقة بجدوى هذه المسارات نشير إلى أنّ التوجّهات التي طلبت خدمات اجتماعية تمحورت بالأساس في التوجّه لمكتب الشؤون لمتابعة طلب سابق، او اجراءات سابقة.

4. **فجوة خفيّة: ما لا يُطلب**

نسبة ضئيلة فقط طلبت حماية طارئة او تدخّل رسميّ مباشر ما يعزّز الاستنتاج أن النساء لا يعتبرن لأنظمة الرسميّة مساحة أمان، بل مخاطرة إضافيّة.

رغم أنّ أكثر من 52% طلبن دعمًا قانونيًا، الغالبية الساحقة منهنّ لم تتقدّم ببلاغ للشرطة، أي أنّ النساء يطلبن المعرفة والحماية، لا المواجهة.

قراءة تحليليّة:

العنف الجنسيّ:

في التوجّهات في حالة العنف الجنسيّ، يظهر أن الاحتياج للدّعم النفسيّ يسبق أيّ مسار آخر. إذ يتقدّم طلب الدعم النفسي بوصفه الطلب الأوّل لدى المتوجّهات، في حين يُطلب الدعم القانوني غالبًا على مستوى الاستشارة وتقييم الخيارات، لا بهدف التقاضي الفوريّ. ويعود ذلك إلى الخوف من عدم التصديق، الوصم الاجتماعيّ، أو إعادة الإيذاء عبر المسار القانونيّ، ما يجعل الاحتواء النفسيّ والمساحة الآمنة شرطًا أساسيًا قبل التفكير بأيّ خطوة رسميّة لاحقة.

بالإضافة إلى ذلك، نشير إلى أنّنا لمسنا لدى جزء من المتوجّهات في قضايا العنف، من خلال مشاركاتهنّ والتعامل معهنّ، صعوبة في إنشاء علاقات ندّية متكافئة، الأمر الذي يكشف أحد آثاره الأعمق والأقلّ وضوحًا؛ وهو أنّ العنف لا يترك أثره على الجسد أو اللحظة فقط، بل يعيد تشكيل تصوّر الضحيّة لذاتها وللعلاقات من حولها. في كثير من الأحيان، يؤدّي التعرّض المتكرّر للعنف إلى التطبيع مع اختلال ميزان القوّة، بحيث تصبح العلاقة غير المتكافئة مألوفة، بل متوقَّعة، ما يجعل الدخول في علاقات سامّة أو مؤذية أمرًا أكثر احتمالًا. هذا لا يعود إلى "اختيار خاطئ" بقدر ما هو نتاج تآكل الثقة بالذات، والخوف من الندّية، أو الربط اللاواعي بين القرب العاطفيّ والأذى. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الأثر لا يقتصر على النساء فقط، بل يطاول المتضرّرين من العنف عمومًا، إذ يعيق قدرتهم على إنشاء علاقات صحيّة قائمة على الاحترام المتبادل، ويعيد إنتاج دوّامة العنف بأشكال مختلفة، ما لم تُفكَّك جذوره النفسيّة والاجتماعيّة.

"كنت محتاجة أفهم اللي صار قبل ما أقرّر أعمل أي خطوة."

2. العنف غير الجنسيّ يُقرؤ على أنّه "قضية قانونيّة"

ترتبط حالات العنف الجسديّ أو النفسيّ بشكل أساسيّ بطلب الدعم والاستشارة القانونيّة، حيث يُنظر إلى هذا النوع من العنف بوصفه انتهاكًا واضحًا يستدعي معرفة الخيارات القانونيّة المتاحة، مثل أوامر الإبعاد أو تقديم الشكاوى. وفي الوقت نفسه، يُظهر الجدول حضورًا مستمرًا لطلب الدعم النفسيّ في هذه الحالات، ما يعكس أثر العنف المتكرّر وطويل الأمد على صحّة المتوجّهات النفسيّة، ويؤكّد أنّ المسار القانونيّ وحده غير كافٍ، وأنّ هناك حاجة لمرافقة نفسيّة موازية.

تجدر الإشارة أيضًا إلى الصعوبة التي تواجهها العديد من النساء في قراءة السلوك العنيف وتشخيصه بوصفه عنفًا، إذ تُظهر نماذج وقضايا كثيرة كيف يُدرَج سلوك الشريك ضمن خانة العنف، في حين يُقيَّم من قبل المتضرّرات أو المحيط بوصفه "سلوكًا عاديًا" أو مبرَّرًا. يعود ذلك بدرجة كبيرة إلى المفاهيم المجتمعيّة السائدة التي تُكرّس وتُعزّز منطق التملّك والسيطرة من طرف الشريك أو الأب أو الأخ على المرأة، ما يطمس الحدود بين الرعاية والهيمنة، وبين الاهتمام والعنف، ويجعل التعرّف إلى العنف وتسميته عمليّة معقّدة ومشحونة بالالتباس.

3. العنف المركّب يفرض طلبات مركّبة

في حالات العنف المركّب، أي العنف الأسريّ الذي يرافقه العنف الاقتصاديّ والنفسيّ بطبيعة الحال، كما في حالات عديدة، لا يكفي أيّ مسار دعم واحد للتعامل مع تعقيد الحالة. إذ تُظهر التوجّهات حاجة متزامنة إلى فهم قانونيّ يوضّح الخيارات والمخاطر، وإلى احتواء نفسيّ يعالج آثار العنف المتداخل وطويل الأمد، إضافةً إلى دعم اجتماعيّ في بعض الحالات، مثل الحاجة إلى مأوى أو خدمات اجتماعيّة مرافقة. ويكشف هذا النمط بوضوح حدود التدخّلات الجزئيّة أو الطارئة، ويؤكّد أنّ العنف المركّب يتطلّب مسارات حماية شاملة ومتكاملة، لا حلولًا منفصلة أو قصيرة الأمد.

4. العنف الاقتصاديّ والإلكترونيّ: قانونيّ في الظاهر، نفسيّ في الجوهر

في حالات العنف الاقتصاديّ والإلكترونيّ، كما يبيّن الجدول ايضا، يتّجه الطلب في الظاهر نحو الدعم القانونيّ، بهدف وقف التهديد، حماية الموارد الماليّة، أو الحدّ من التشهير والإضرار بالسمعة. غير أنّ هذا المسار القانونيّ لا يعكس كامل حجم الأذى، إذ يظهر أنّ الأثر النفسيّ في هذه الحالات غالبًا ما يكون أشدّ وأطول أمدًا من الضرر المباشر، نتيجة الاستنزاف المستمرّ، الخوف الدائم، وفقدان الإحساس بالأمان. ويؤكّد هذا النمط أن التعامل مع العنف الاقتصاديّ والإلكترونيّ لا يمكن أن يقتصر على الحلول القانونيّة وحدها، بل يتطلّب مرافقة نفسيّة موازية تعالج الأثر غير المرئيّ لهذا النوع من العنف.

تجدر الإشارة إلى صعوبة تمييز العنف الاقتصاديّ في مراحله الأولى، إذ غالبًا ما يتخفّى خلف تقسيم الأدوار الجندريّة السائد، حيث يُنظر إلى الرجل بوصفه صاحب السلطة على الموارد والقرارات الماليّة. في هذا السياق، لا تعرف النساء في كثير من الأحيان حقيقة وضع" الزوج" الاقتصاديّ، بما يشمله من أملاك أو قروض أو التزامات ماليّة وديون. وعند لحظة الانفصال، تنفجر هذه المعطيات "السرّية" في وجه المرأة، لتتحوّل إلى أداة ضغط إضافيّة تستدعي مزيدًا من العنف الجسديّ والنفسيّ، عبر اشتراط الطلاق بالتنازل عن الحقوق أو تحميلها كامل المسؤوليّة عن الديون، وغيرها من أشكال الابتزاز الاقتصاديّ.

خلاصة تحليليّة

نوع العنف يحدّد نوع الطلب، لكن نادرًا ما يكون الطلب واحدًا فقط كلما كان العنف أقرب ، أطول وأكثر تداخلًا، زادت الحاجة للدعم النفسيّ بشكلٍ موازٍ للمسار القانونيّ.

تُظهر المعطيات أن المتوجّهات لا يطلبن نوع دعم واحد بمعزل عن الآخر؛ فالعنف الجنسيّ يرتبط أساسًا بالحاجة للاحتواء النفسيّ، بينما يدفع العنف غير الجنسيّ والاقتصاديّ نحو طلب استشارات قانونيّة، في حين تكشف حالات العنف المركّب الحاجة لمسارات حماية شاملة ومتداخلة.

يندرج العنف القائم على النوع الاجتماعيّ ضمن سياق أوسع تحكمه بنية اجتماعيّة تقوم على تقسيم تقليديّ للأدوار وتمييز جندريّ متنامٍ، حيث يُعاد إنتاج علاقات القوّة بشكل يومي داخل الأسرة والمجتمع. في هذا الإطار، تُسند للرجال أدوار السلطة والقرار والضبط، فيما تُحصر النساء في أدوار الرعاية والطاعة والاعتماد الاقتصاديّ والعاطفيّ، ويُقدَّم هذا التقسيم بوصفه "طبيعيًا" أو "ثقافيًا". تسهم هذه المنظومة في شرعنة السيطرة وعدم المساواة، وتحدّ من استقلاليّة النساء وقدرتهنّ على اتخاذ القرار، كما تُضعف إمكانيّة مساءلة العنف أو مقاومته، إذ يتقاطع التمييز الجندريّ مع عوامل اجتماعيّة واقتصاديّة وقانونيّة ليشكّل بيئة حاضنة لاستمراره وتطبيعه.

القسم النوعيّ (الكلاميّ – "كيف ولماذا يحدث؟")

تحليل القضايا والتوجّهات الواردة إلى خطّ الدعم

يعرض هذا القسم تحليلًا نوعيًا للتوجّهات التي وصلت إلى خطّ الدعم خلال الفترة المشمولة بالتوثيق. يركّز التحليل على **الأنماط المتكرّرة، القضايا التي برزت، أوجه التشابه بين الحالات، والثغرات البنيويّة في منظومات الحماية والخدمات،** إضافة إلى توصيات عملية مبنيّة على التجربة الميدانيّة.

أنماط متكرّرة لاحظناها على خطّ الدعم

تُظهر التوجّهات الواردة إلى خط الدعم مجموعة من الأنماط المتكرّرة التي تتقاطع في تجارب عدد كبير من المتوجّهات. من أبرز هذه الأنماط **التأخّر في طلب المساعدة،** حيث تصل العديد من النساء إلى الخطّ بعد فترات طويلة من العنف أو الاستنزاف، غالبًا بعد استنفاد محاولات الصمت أو التحمّل. ويترافق ذلك مع **خوف عميق من "الفضيحة"،** لا بوصفها حدثًا اجتماعيًا فحسب، بل كخطر يهدّد السمعة، العلاقات العائليّة، والمكانة داخل المجتمع، ما يدفع كثيرات إلى تأجيل الإفصاح أو تجنّب التوجّه للجهات الرسميّة.

كما برز **لوم الذات** كنمط نفسيّ متكرّر، حيث تُحمّل النساء أنفسهنّ مسؤوليّة ما يتعرّضن له، أو يُشكّكن بشرعيّة شعورهنّ بالأذى، خاصّة في حالات العنف غير الواضح أو **المطبَّع معه اجتماعيًا**. وفي عدد كبير من الحالات، ظهر **العنف الاقتصاديّ** كأداة مركزيّة للسيطرة، من خلال التحكّم بالموارد، منع العمل، أو التهديد بالحرمان المادّي، ما يحدّ من قدرة النساء على اتخاذ قرارات مستقلّة أو إنهاء علاقة مؤذية.

إضافة إلى ذلك، لوحظ **استخدام الأطفال كوسيلة ضغط** في سياقات العنف، سواء عبر التهديد بالحضانة، التحريض، أو تحميل النساء مسؤوليّة "تفكّك الأسرة"، الأمر الذي يزيد من تعقيد قرار طلب الحماية. وفي حالات أخرى، شكّلت **الأوضاع القانونيّة الهشّة، بما فيها قضايا التصاريح،** عائقًا إضافيًا أمام طلب المساعدة، إذ ارتبط الخوف من التبليغ أو الظهور أمام مؤسّسات رسميّة بمخاطر قانونيّة محتملة تقع على المتوجّهة نفسها، لا المعتدي فقط.

تصاعد العنف الجنسيّ المرتبط بشخصيّات ذات سلطة ونفوذ

تُظهر معطيات خطّ الدعم تصاعدًا مقلقًا في التوجّهات المتعلّقة بالعنف الجنسيّ الذي ترتكبه **شخصيّات تمتلك سلطة مهنيّة أو رمزيّة،** مثل الأطبّاء، المعالجين النفسيّين أو الروحيّين، والمسؤولين المهنيّين في مواقع العمل أو المؤسّسات. في هذه الحالات، لا يقوم العنف فقط على الفعل الجنسيّ بحد ذاته، بل على **علاقة قوّة غير متكافئة يستغلّ فيها النفوذ** وتُستغلّ الثقة، الحاجة، أو المكانة المهنية لإحداث الانتهاك ثم إسكات المتضرّرة.

نمط الاعتداء في هذه السياقات غالبًا ما يتّخذ أشكالًا "ملتبسة" ظاهريًا، مثل **فحوصات متجاوزة** وتنتهك حدود الجسد تقدَّم على أنها إجراء طبّي أو علاجيّ، كاللمس وتجاوزات أخرى تُبرَّر باسم المهنيّة أو الرعاية. هذا الغموض المقصود يجعل المتوجّهات يشكّكن بتجربتهنّ، ويؤدّي إلى **تأخّر طويل في تسمية ما جرى اعتداء،** خاصّة حين يكون المعتدي شخصيّة "محترمة" أو ذات سمعة مهنيّة.

كما لوحظ استغلال مباشر لعلاقات السلطة لإسكات المتوجّهة، سواء عبر التشكيك بروايتها، التقليل من شأن ما حصل، أو الإيحاء بأنّ الاعتراض سيؤدّي إلى خسارة العلاج، العمل، أو السمعة. في بعض الحالات، عبّرت النساء عن خوف شديد من مواجهة شخص يمتلك نفوذًا مؤسّسيًا أو اجتماعيًا، إدراكًا منهنّ لعدم تكافئ القوّة، وللصعوبة الكبيرة في إثبات الانتهاك أو الحصول على تصديق رسميّ.

في هذا السياق، احتاجت كثير من المتوجّهات **زمنًا طويلًا لفهم أنّ ما تعرّضن له هو عنف جنسيّ فعليّ**، لا "سوء فهم" أو "تجربة غير مريحة"، وهو تأخير لا ينبع من ضعف وعي، بل من منظومة تُلبس العنف لبوس المهنيّة، وتمنح المعتدي حماية غير مباشرة عبر المكانة والسلطة. ويكشف هذا النمط عن فجوة خطيرة في آليّات الرقابة والمساءلة، وعن حاجة ملحّة لمسارات شكوى آمنة ومستقلّة، تحمي المتضرّرات من تكرار الإيذاء، وتكسر الصمت المفروض عليهنّ بفعل النفوذ والعلاقات غير المتكافئة.

العنف الجنسيّ: ما وراء البلاغ

تكشف التوجّهات المتعلّقة بالعنف الجنسيّ أن التحدّي لا يبدأ عند قرار التبليغ، بل يسبقه مسار معقّد من الصمت والتردّد. ففي عدد كبير من الحالات، واجهت المتوجّهات صعوبة في تسمية ما تعرّضن له اعتداء جنسيّا. يبرز هذا الاثر بشكل حاد حين يقع الاعتداء ضمن علاقة زوجيّة أو حميميّة، حيث ما زال الاغتصاب الزوجيّ غير معترف به اجتماعيًا أو مُسمّى بوضوح، ما يؤدّي إلى تطبيع الانتهاك وتأجيل طلب المساعدة. ويترافق ذلك مع خوف عميق من عدم التصديق، سواء من قبل العائلة أو المجتمع أو الجهات الرسميّة، وهو خوف يتغذّى على تجارب سابقة من التشكيك واللوم، ويجعل الإفصاح عن العنف مخاطرة نفسيّة واجتماعيّة كبيرة.

في هذا السياق، يلعب الصمت داخل العائلة دورًا مركزيًا في استمرار العنف، حيث تُمارَس ضغوط مباشرة أو غير مباشرة لحماية "سمعة الأسرة" أو الحفاظ على التماسك الظاهريّ، غالبًا على حساب سلامة المرأة وحقّها في الحماية. وبدل أن يشكّل البلاغ نقطة انطلاق للعدالة، يتحوّل في مخيّلة كثيرات إلى احتمال إضافيّ للأذى، ما يفسّر الإحجام الواسع عن التوجّه للمسارات الرسميّة، واللجوء إلى خطّ الدعم بصفته مساحة أولى وآمنة للاعتراف بما جرى وتعريفه.

العوائق أمام النجاة

تُظهر التوجّهات الواردة إلى خطّ الدعم أن مسار النجاة من العنف لا تعيقه حادثة واحدة، بل شبكة متداخلة من العوائق التي تعمل معًا وتحدّ من قدرة النساء على الخروج الآمن. في المقدّمة، تبرز **العوائق القانونيّة** المتمثّلة في مسارات حماية مشروطة أو مؤقتة، أو إجراءات تتطلّب إثبات "خطر فوري"، ما يترك العديد من المتضرّرات دون حماية فعليّة طويلة الأمد. كما تؤدّي الأوضاع القانونيّة الهشّة، مثل قضايا الإقامة أو التصاريح، إلى تعميق الخوف من التوجّه للجهات الرسمية، حيث قد يتحوّل طلب الحماية إلى مخاطرة قانونية تهدّد المتوجّهة نفسها.

إلى جانب ذلك، تشكّل **العوائق الاجتماعيّة** ضغطًا مستمرًا، يتجلّى في الخوف من الوصم، الحفاظ على "سمعة العائلة"، أو التعرّض للّوم والنبذ، ما يدفع كثيرات إلى الصمت أو تحمّل العنف باعتباره خيار أقلّ كلفة اجتماعيًا. وتتعزّز هذه العوائق **بالعوائق الاقتصادية**، حيث يظهر الاعتماد الماليّ على المعتدي، أو غياب دخل مستقلّ، كعامل حاسم في إطالة أمد العنف، وتقليص الخيارات المتاحة أمام النساء، لا سيّما في ظلّ نقص البدائل الآمنة أو الدعم المادّي المستدام.

ولا يمكن فصل هذه العوامل عن **العوائق النفسيّة**، التي تتراكم نتيجة العنف طويل الأمد، وتشمل الخوف، الإرهاق، فقدان الثقة بالنفس، والتردّد في اتخاذ قرارات مصيريّة. وغالبًا ما تتقاطع هذه العوائق جميعها، فتجعل النجاة مسارًا معقّدًا وغير خطّي، يتطلّب دعمًا متكاملًا ومتواصلًا، لا تدخّلًا طارئًا أو جزئيًا.

حضور كبير لقضايا العنف المركّب

تُظهر التوجّهات الواردة إلى خطّ الدعم أن غالبيّة الحالات لا تقتصر على شكل واحد أو معزول من العنف، بل تظهر حالات **عنف مركّب** تتداخل فيها أشكال متعدّدة من الانتهاك في الوقت نفسه. ففي كثير من التوجّهات، يجتمع **العنف الجسديّ أو النفسيّ** مع **العنف الجنسيّ**، ويتقاطعان مع **عنف اقتصاديّ** قائم على السيطرة أو الحرمان، إلى جانب **تهديدات مباشرة أو ابتزاز** طويل الأمد. ويزداد تعقيد هذه الحالات حين تترافق مع **أوضاع قانونيّة هشّة**، مثل قضايا التصاريح، الهويّة، أو الحضانة، ما يضاعف المخاطر ويقيّد خيارات المتوجّهات بشكل حاد.

هذا التداخل بين أشكال العنف لا يراكم الأذى فحسب، بل يُضعف أيضًا قدرة النساء على **طلب الحماية أو اتّخاذ خطوات قانونيّة واضحة**، إذ تتحوّل كل خطوة محتملة إلى مخاطرة متعدّدة الأبعاد، نفسيّة واقتصاديّة وقانونيّة. ويؤكّد هذا النمط أن التدخّلات الجزئيّة أو الطارئة غير كافٍ للتعامل مع هذه الحالات، وأنّ العنف المركّب يتطلّب مسارات دعم متكاملة تأخذ في الحسبان السياق الكامل لحياة المتوجّهة، لا شكل العنف الظاهر فقط.

التشهير والابتزاز الإلكترونيّ أداة عنف مركزيّة

برز التشهير والابتزاز الإلكترونيّ كأحد أنماط العنف المركزية في عدد متزايد من التوجّهات، حيث شمل **نشر صور خاصّة أو التهديد بنشرها**، واستخدام **حسابات وهميّة** للملاحقة أو التشهير. يتّسم هذا الشكل من العنف باستمراريّته وقدرته على الامتداد عبر الزمن، ما يؤدّي إلى **استنزاف نفسيّ واقتصاديّ طويل الأمد**، ويقوّض إحساس المتوجّهات بالأمان حتى خارج المساحات المادّية المباشرة. كما أظهرت التجارب أنّ **الاستجابة بطيئة أو غير فعّالة من جهات إنفاذ القانون** مع هذا النوع من القضايا، الأمر الذي يفاقم الضرر ويعزّز شعور الإفلات من المحاسبة لدى المعتدين.

عنف طويل الأمد داخل العائلة

تُظهر التوجّهات الواردة إلى خطّ الدعم أنّ العنف داخل العائلة يتّخذ في عدد كبير من الحالات، خصوصًا لدى الفئات العمريّة الأكبر، طابعًا طويل الأمد وممتدًا لسنوات. في هذه السياقات، لا يعتبر العنف حدثا استثنائيّا، بل جزء من الواقع اليوميّ، ما يؤدّي إلى التطبيع مع العنف داخل العائلة وتراجع القدرة على تسميته أو مواجهته. ويترافق ذلك غالبًا مع سيطرة المعتدي على الموارد، حتى حين تكون المراة عاملة وتتقاضى راتبا جيّدا، سواء بسبب غياب دخل مستقلّ أو قيود مفروضة على العمل، الأمر الذي يحدّ من خيارات الخروج أو طلب الحماية. كما يبرز ضعف شبكات الدعم العائليّة أو المجتمعيّة كعامل إضافيّ يُبقي النساء محاصرات داخل علاقات مؤذية، ويجعل قرار طلب المساعدة أكثر تعقيدًا وكلفة، نفسيًا واجتماعيًا.

فجوات في الاستجابة

من خلال التحليل النوعي للتوجّهات، يمكن رصد **تشابهات واضحة ومتكرّرة** في مسارات النساء اللواتي تواصلن معنا على خطّ الدعم. في عدد كبير من الحالات؛ تأخّر طلب المساعدة إلى حين الوصول إلى **مرحلة إنهاك شديد** نفسيًا وجسديًا، بعد فترات طويلة من التحمّل أو محاولة التعامل مع العنف بشكل فرديّ. كما برز نمط **طلب استشارة أوّلية فقط**، دون القدرة على الاستمرار في مسار الدعم أو المتابعة، غالبًا بسبب تعقيد الواقع المحيط بالمتوجّهة أو محدوديّة الخيارات المتاحة لها. وفي حالات أخرى، لوحظ **الانسحاب من المتابعة بعد أوّل أو ثاني تواصل**، وهو انسحاب يرتبط في الغالب بالخوف، الضغوط العائليّة أو الاجتماعيّة، أو القلق من تبعات أيّ خطوة لاحقة. وفي هذا السياق، يظهر **الاعتماد الكبير على خطّ الدعم بصفته مساحة أمان أولى، وأحيانًا وحيدة**، ما يعكس ليس فقط أهمّية الخطّ، بل أيضًا محدوديّة البدائل الآمنة والمتاحة أمام النساء في منظومة الحماية الأوسع.

تكشف التوجّهات الواردة إلى خطّ الدعم عن ثغرات عميقة في الاستجابة الرسميّة لقضايا العنف، حيث يظلّ التدخّل في كثير من الحالات **مشروطًا بوجود "خطر فوريّ"**، ما يستبعد حالات العنف المستمرّ أو طويل الأمد من الحصول على حماية فعّالة. كما تبيّن أن **أوامر الإبعاد قصيرة الأمد وغير كافية** لضمان الأمان، وغالبًا ما تنتهي دون وجود آليات متابعة حقيقيّة، ما يعرّض المتضرّرات لخطر العودة إلى نفس دوائر العنف. وفي عدد من الحالات، أُعيدت النساء فعليًا أو عمليًا إلى **بيئات غير آمنة** بحجّة استنفاد الإجراءات أو غياب البدائل، الأمر الذي يتناقض تماما مع الغاية الأساسيّة من التدخّل ويقوّض جدواه. ويُضاف إلى ذلك **نقص واضح في المتابعة طويلة الأمد**، حيث تترك المتضرّرات دون مرافقة مستمرة، رغم أنّ آثار العنف وحاجات الحماية لا تنتهي بانتهاء التدخّل الأوّلي.

دور وحدة الدعم والطوارئ

يكشف التحليل النوعيّ للتوجّهات أن خطّ الدعم لا يُختبر من قِبل المتوجّهات كخدمة عابرة، بل كـ **مساحة آمنة أساسيّة** في سياق يغيب فيه الأمان المؤسّسي. ففي كثير من الحالات، شكّل الخطّ **نقطة الأمان الأولى** التي أمكن من خلالها الكلام دون خوف، و**أوّل اعتراف** بالعنف بعد فترات طويلة من الصمت أو الإنكار. هذا الدور لا يقتصر على الاستماع، بل يمتدّ ليكون **مساحة تصديق وإعادة تسمية العنف باسمه**، حيث تتمكّن المتوجّهة من فهم ما تعرّضت له بوصفه انتهاكًا، لا تجربة فرديّة أو فشلًا شخصيًا.

كما يظهر الخطّ على أنّه **جسر عمليّ** يربط المتوجّهات بخيارات الدعم القانونيّ والنفسيّ، ويتيح لهنّ تقييم هذه المسارات دون ضغط أو إلزام، في ظلّ تردّد واسع تجاه الأنظمة الرسميّة. وفي عدد لا يستهان به من الحالات، كان خطّ الدعم **الجهة الوحيدة المستمرّة في المتابعة**، في وقت تنقطع فيه المسارات الأخرى بسبب الشروط، الخوف، أو نقص الموارد. بهذا المعنى، لا يعكس الخطّ فقط احتياجات النساء، بل يعمل أيضًا كـ **مرآة للواقع الاجتماعيّ**، كاشفًا ثغرات الحماية، وحدود الاستجابة الرسميّة، وحجم العبء الذي تتحمّله المبادرات غير الحكوميّة في سدّ فراغات يفترض أن تغطّيها الدولة.

قضايا يطرحها التقرير -الفجوة في الحماية

حين يصبح الصمت الخيار الوحيد

تُظهر معطيات خطّ الدعم أنّ الأغلبيّة الساحقة من المتوجّهات لم تتقدّم ببلاغ للشرطة، ليس بسبب غياب العنف، بل بسبب غياب الحماية الفعليّة بعد التبليغ.
هذا الإحجام لا يعكس تردّدًا فرديًا، بل **فجوة بنيويّة عميقة** بين ما يفترضه النظام القانونيّ من أمان، وما تختبره النساء على أرض الواقع.

لماذا لا تتقدّم النساء ببلاغ

1. الخوف من التصعيد لا من العنف نفسه

في عدد كبير من الحالات، عبّرت المتوجّهات عن خشية حقيقيّة من أن يؤدّي التبليغ إلى تصعيد العنف بدل وقفه ومن فقدان السيطرة على مجريات القضيّة. لذا فإنّ **البلاغ لا يعتبر خطوة حماية، بل مجازفة إضافيّة.**

"الخوف مش من الضرب، الخوف شو ممكن يصير إذا اشتكيت."

2. انعدام الثقة بمنظومة إنفاذ القانون

تجارب سابقة – شخصيّة أو من المحيط – رسّخت قناعة واسعة بأنّ الشكاوى قد تُغلق دون متابعة وأنّ الحماية تكون مؤقّتة أو شكليّة وأنّه قد يُشَكَّك بالرواية أو تُحَمّل المتضرّرة مسؤوليّة ما حدث، فإنّ **العدالة، كما تُختبر، غير متاحة للجميع بنفس الدرجة.**

"كنت متأكدة إنهم ما رح يصدقوني."

3. التبليغ بوصفه تهديدا للأسرة لا حماية لها

في حالات كثيرة، خصوصًا بوجود أطفال، **قد يعني التبليغ بالنسبة للمرأة خسارة ما تبقّى من أمان نسبيّ. يتجلّى ذلك ب**الخوف من خسارة الحضانة او من تدخّل الشؤون الاجتماعيّة، كذلك الخوف وصم العائلة الكبيرة بالعار أو تفكّكها.

4. التبعات القانونيّة على المتضرّرة نفسها

عدد من المتوجّهات يواجهن صراعا بسبب المكانة القانونيّة، من انعدام تصاريح إقامة وأوضاع مدنيّة غير مستقرّة او تبعيّة قانونيّة أو اقتصاديّة للمعتدي. في هذه الحالات، يتحوّل التبليغ إلى خطر قانونيّ على المتضرّرة نفسها، لا على المعتدي فقط.

5. العنف من الدائرة القريبة يُعقّد قرار الشكوى

حين يكون المعتدي:

- زوجًا
- شريكًا
- قريبًا من الدرجة الأولى
- شخصيّة ذات سلطة

فإنّ التبليغ يعني:

- مواجهة العائلة

- كسر صمت طويل
- تحدّي علاقات قوّة غير متكافئة

جزاء البلاغ في هذه الحالة ليس إجراءً قانونيًا فحسب، بل قطيعة اجتماعيّة مؤلمة.

ما الذي تعنيه الفجوة في الحماية فعليًا؟

النظام يطالب النساء بالتبليغ ، لكنّه لا يوفّر لهنّ حماية مستدامة بعده. هذه الفجوة بين الوعد والواقع، تحوّل الصمت إلى استراتيجيّة بقاء، وتصبح خطوط الدعم البديل الوحيد الآمن.

"الخط كان المكان الوحيد اللي ما طلب مني أختار بين الأمان والحقيقة."

الأغلبيّة الساحقة لم تتقدّم ببلاغ. ليس لأنّ العنف غير خطير، بل لأن الحماية غير مضمونة.

الفجوة في الحماية لا تنبع من نقص في الوعي، بل نقص في **الثقة، الأمان، والمسؤوليّة القانونيّة**. وحين تغيب هذه العناصر، تتحمّل النساء كلفة الصمت وحدهنّ، وتتحمّل خطوط الدعم مسؤوليّات الدولة.

اقتباسات ختامية

"هذه ليست قصصًا فرديّة، بل نمط يتكرّر في غياب الحماية."

"وراء كل رقم في هذا التقرير امرأة حاولت أن تنجو"

"الدعم الحقيقيّ يبدأ حين لا يُطلب من المتضرّرة أن تثبت أذيّتها."

يبيّن هذا التقرير أن التوجّهات إلى خطّ الدعم لا تعبّر عن أزمات فرديّة طارئة، بل عن أنماط عنف بنيويّة ومتكرّرة، تتغذّى على التمييز الجندريّ، اختلال علاقات القوّة، وفجوات في الحماية المؤسّسية. تُظهر المعطيات أن النساء يطلبن المعرفة والحماية والاحتواء، لا المواجهة، وأن الإحجام عن التبليغ لا ينتج عن نقص في الوعي، بل عن غياب الأمان الذي يلي التبليغ.
في هذا السياق، يبرز خطّ الدعم بوصفه مساحة تصديق وأمان أساسيّة، ومرآة تعكس حدود الاستجابة الرسميّة. إنّ سدّ فجوة الحماية يتطلّب انتقالًا من منطق التدخّل الطارئ إلى سياسات شاملة تعترف بالعنف نظامًا، وتضع سلامة المتضرّرات وكرامتهنّ في صلب أيّ استجابة.

طاقم وحدة الدعم والطوارئ:

جمانة أشقر – مديرة الوحدة

المحاميتان ألحان داوود وعبير بكر – تقدّمان المشورة والمرافعة القانونية للمتوجهات إلى خطّ الدعم

طاقم متطوّعات لاستقبال الاتصالات على خطّ الدعم والطوارئ (الاسماء محفوظة للسرّية)